اقتصاد

ترتيبات معرض دمشق الدولي تحتل أولويات مجلس الوزراء

الخليل: ٤٠٠ شركة زيادة هذا العام والمساحة المحجوزة وصلت ١٠٠ ألف متر مربع لأول مرة منذ انطلاقة المعرض

| هناء غانم

استعرض مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس الترتيبات والتحضيرات النهائية لإطلاق الدورة ٦١ لمعرض دمشق الدولي، والجهود المبذولة من الوزارات والجهات المعنية لإنجاح الدورة على مستوى التنظيم والمشاركات المحلية والخارجية وأجنحة الوزارات ومشاركة القطاعين العام والخاص والأجنحة الدولية والنشاطات الفنية والثقافية المرافقة لأيام المعرض.

وأكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل استكمال الاستعدادات، وانتهاء الأعمال الأساسية اللازمة لانطلاق الدورة القادمة، مبيناً أن المساحة المحجوزة وصلت حتى مئة ألف متر مربع لأول مرة منذ انطلاقة المعرض كما وصل عدد الشركات إلى ١٥٠٠ شركة.

ولفت إلى أن المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية، استكملت التحضيرات اللازمة كافة لاستقبال الزوار والمشاركين في دورة المعرض، مشيراً إلى ازدياد أعداد المشاركة في هذه الدورة من حيث المساحة وأعداد الشركات مقارنة بالأعوام الماضية، لافتاً إلى إحداث جناح متخصص في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، بمساحة كبيرة، وجناح تصدير خاص بالمنتجات الزراعية.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) أوضح الخليل أن معرض دمشق الدولي يشكل بوابة حقيقية للإطلالة على الاقتصاد السوري، وعلى فرص الاستثمار في سورية، والتعرف على المنتجات السورية، إضافة إلى كونه يشكل قاطرة للصادرات السورية تجاه العالم الخارجي، إضافة إلى النشاطات الاجتماعية، الفنية والثقافية.

أما صفحة رئاسة مجلس الوزراء عبر «فيسبوك» فنقلت عن وزير الاقتصاد زيادة عدد الشركات هذه الدورة ٤٠٠ شركة عن العام الماضي، أغلبها من الشركات المحلية، وهذا مؤشر جيد إلى عودة العمل على مستوى مختلف القطاعات في سورية.

وأكد الخليل أنه تم توجيه كل الدعوات الخارجية لمعرض دمشق الدولي، ويجري الآن إعداد الدعوات الداخلية حيث تتوالى الوزارات بإرسال قوائم الدعوات لنا لتلبيتها مباشرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية غسان فاكياني أن الدورة ٦١ لمعرض دمشق الدولي متميزة عن الدورتين السابقتين، إذ تم تلافي الثغرات كافة التي تعترض مسيرة نجاح المعرض، كما هناك العديد من التطورات سوف تشهدها مدينة المعارض هذه الدورة، من حيث الإنارة الكاملة للمدينة، وتأمين حركة سهلة ومريحة للزوار وذلك عبر زيادة عدد اللوحات الدلالية، وتنظيم توزعها، مع مرآب إضافي يتسع لعشرة آلاف سيارة.

كما أن هناك معارض تخصصية إضافة إلى معرض الباسل للإبداع والاختراع، وهناك معارض تضم التأمين والمصارف والمنتجات الزراعية، إضافة إلى جناح خاص بالحرف التقليدية بجانب سوق البيع، وآخر ضمن جناح وزارة السياحة التي لها مشاركة متميزة، والأهم بحسب فاكياني أن عدد المشاركين من الشركات يزداد عاماً بعد عام سواء على الصعيد المحلي أم الأجنبي، لافتاً إلى أنه من المقرر أن يكون هناك إصدار لليانصيب خاص بمعرض دمشق الدولي جائزته الكبرى ٦٠ مليون ليرة.

وعن الموضوعات الأخرى التي تم عرضها في الجلسة، فقد تم الاطلاع على آلية تنفيذ الخطة التنموية لمحافظتي درعا والقنيطرة، وتم التأكيد على الاستمرار بإحداث نهضة تنموية حقيقية في هاتين المحافظتين، وخصص المجلس مليار ليرة للبدء بتنفيذ البنى التحتية في المخطط التنظيمي للمناطق التي تم إحداثها في محافظة القنيطرة ووافق على إدراج المشروعات الزراعية اللازمة للتنمية فيها.

وتم تأكيد ضرورة تنسيق الجهود بين جميع الوزارات للاستمرار بتنفيذ الخطة الخدمية والتنموية في محافظة درعا، وخاصة استكمال تأمين الكهرباء لجميع المناطق وإعادة تأهيل فرع جامعة دمشق وصيانة شبكات الصرف الصحي وإنجاز دراسات المخططات التنظيمية وتأهيل المدارس والمراكز الصحية والطرقات بما يساعد على تأمين البنى التحتية لتحسين الواقع الاستثماري والخدمي في المحافظة.

من جانبه، صرح وزير الموارد المائية حسين عرنوس بأنه تمت الموافقة على إدراج المشروعات كافة التي تم طرحها من وزارة الزراعة بهدف إحداث تنمية حقيقية في المحافظة.

وأشار إلى أن مجلس الوزراء اطلع على أعمال لجنة القرار رقم ١١ القاضي برسم إستراتيجية وبنية تنموية بكل الاتجاهات لمحافظة القنيطرة، حيث تضمنت هذه الرؤية الجانب العمراني والإسكاني والزراعي والاستثماري والخدمات.

وكلف المجلس وزارة السياحة تقييم أداء المنشآت السياحية عامة، والفنادق بشكل خاص خلال الموسم السياحي الحالي، وإجراء مراجعة لأسعار الخدمات السياحية ما يسهم بتنشيط السياحة الداخلية والوصول إلى الشريحة الأوسع من المواطنين.

ونقلت صفحة المجلس عبر «فيسبوك» عن وزير السياحة محمد رامي مرتيني أن الجهات العامة ساهمت في تحسين الطرق وتأمين الخدمات الضرورية من صحة وكهرباء ونظافة للوصول إلى موسم سياحي جيّد هذا العام، فقد عمّت المهرجانات والأنشطة السياحية سورية وحققت أرقاماً لافتة، انطلاقاً من مرمريتا القلعة والوادي وبلودان ورأس البسيط.. وغيرها، تشجيعاً على عودة المغتربين إلى وطنهم وتشجيع الزوار العرب والأجانب أيضاً.

كما تم البدء بمشروع سياحي مهم على سد المنطرة في القنيطرة لاستثمار المقومات السياحية المهمة في المحافظة.

ووافق المجلس على تأمين عدادات كهربائية أحادية الطور، نظراً للحاجة المتزايدة لهذه العدادات في المناطق التي تم تحريرها من الإرهاب وبما يسهل في عودة الأهالي المهجرين بفعل الإرهاب إلى مناطقهم.

> فاكياني لـ«الوطن»: تلافي الثغرات كافة هذه الدورة

> مشروع سياحي على سد المنطرة في القنيطرة

أسعد لـ«الوطن»: لا يحق للعائلة التي لم تحصل على بطاقة ذكية التزود بالمازوت عبر البطاقة العائلية مثل الغاز

| رامز محفوظ

صرّح مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن» بأنه لا يحق للعائلة التي لم تحصل على بطاقة ذكية التزود بمادة مازوت التدفئة عبر البطاقة العائلية، وذلك أسوةً بالعائلات التي لم تحصل على بطاقة ذكية ويحصلون على الغاز عبر البطاقة العائلية، مبيناً أنه منذ عامين يتم تزويد العائلات بالمازوت عبر البطاقة الذكية حصراً، ولا يتم تزويد أي عائلة بالمازوت عبر البطاقة العائلية.

ولفت أسعد إلى أن عدد مراكز البطاقة الذكية في دمشق ١٧ مركزاً، وليس هناك أي نية حالياً لزيادة عدد هذه المراكز، مشيراً إلى أن عدد طلبات مازوت التدفئة المخصصة لمحافظة دمشق مفتوح ولا يوجد عدد طلبات محدد لها، علماً بأن الطلب يعادل ٢٢ ألف لتر، وفي كل موسم شتاء يتم تزويد دمشق بالكمية التي تحتاجها من طلبات مازوت تدفئة.

وأوضح أسعد أنه لو تم البدء بتوزيع مازوت التدفئة قبل الأول من أيلول، أي في الأول من آب كما جرت العادة سابقاً لكان من المتوقع أن يحصل ازدحام على التعبئة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه من المحتمل أن يكون الطلب على المادة قليلاً مع بداية أيلول بسبب توجه المواطنين لتأمين احتياجات المدارس وغيرها من الاحتياجات مع بداية الموسم الدراسي والمونة.

ولفت مدير فرع محروقات دمشق إلى أنه منذ إطلاق مشروع البطاقة الذكية بلغ عدد الحاصلين على البطاقة الذكية ٣٧٠ ألفاً حتى تاريخه.

ونوه أسعد بأنه تم البدء بالتسجيل لذوي الشهداء والجرحى منذ ١٥ الشهر الجاري، لكن عدد المسجلين حتى تاريخه قليل جداً ولا يتجاوز ٣٥ شخصاً، مبيناً أن توزيع المادة مرتبط بعدد المسجلين على المادة، ولا يمكن التوزيع للعائلات المسجلة في حال كان العدد قليلاً، ولا يمكن إرسال سيارة للتوزيع لعدد قليل من المسجلين.

وأوضح أنه بمجرد البدء بالتسجيل على مادة مازوت التدفئة للمواطنين في الأول من أيلول سيقوم فرع محروقات دمشق بإجراء إحصائية يومية لعدد المسجلين على المادة، وفي اليوم التالي سيتم التوزيع لهم، مبيناً أن المادة موجودة ومتوافرة لدى شركة محروقات.

ولفت إلى أن عدد صهاريج توزيع مازوت التدفئة في دمشق بحدود ٥٠٠ صهريج، مبيناً أن هذا العدد كاف، والمحافظة لم تفتح باب الترخيص لصهاريج جديدةً.

وأوضح أنه لا يوجد هناك أي توجه حالياً لتدخل فرع محروقات دمشق لمساندة فرع محروقات ريف دمشق بتوزيع مادة مازوت التدفئة في الريف.

وبالنسبة لتلاعب بعض أصحاب الصهاريج بكمية المازوت المخصصة للمواطنين أكد اسعد أن هناك تعليمات واضحة بهذا الصدد، مبيناً أن هناك لجنة من التموين تقوم بمراقبة ترصيص عداد صهاريج التوزيع ومعايرته، لافتاً إلى أنه مع بداية الموسم ستقوم ورشات فنية من قبل شركة المحروقات والتموين بالكشف على صهاريج توزيع المازوت، وستقوم الشركة بضبط حالات التلاعب لأقصى درجة بالتعاون مع التموين.

وشدد على أنه في حال إثبات أي شكوى ترد من المواطنين بحق صاحب أي صهريج سيتم إلغاء الرخصة وإحالة صاحب الصهريج إلى القضاء، مبيناً أن هناك عقوبات مالية كبيرة بحق من يتلاعب بموضوع توزيع المازوت قد تصل لحدود مليون ليرة سورية، وهذا يعود لنوع المخالفة والاتجار بالمادة.

القضاء ينظر بـ٣٥ نزاعاً بين التجار حول العلامات التجارية

| وفاء جديد

صرح مدير حماية الملكية التجارية والصناعية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك شفيق العزب لـ«الوطن» بأنه تم تنظيم ٢٥ ضبطاً عدلياً نتيجة شكاوى أو وجود إشكاليات حول ماركات معينة في الأسواق السورية منذ بداية العام الجاري ٢٠١٩ وحتى نهاية شهر تموز الماضي.

كما لفت إلى إحالة ٣٥ دعوى إلى القضاء فيما يخص حماية الملكية والنزاعات بين التجار حول تسجيل العلامات التجارية.

ولفت العزب إلى وصول عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية المحلية المقدمة إلى مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية منذ بداية عام ٢٠١٩ وحتى شهر تموز الفائت إلى ٥٢٧٦ طلباً، على حين وصل عدد طلبات التجديد المحلي المقدمة إلى المديرية خلال الفترة نفسها ٣٨٠٨ طلبات.

كما بلغ عدد طلبات التسجيل الدولي المقدمة إلى المديرية «تسجيل، تجديد، وقوعة» ٤٣٠١ طلب، ووصل عدد شهادات تسجيل العلامات التجارية الفارقة الصادرة عن مديرية حماية الملكية إلى ٤٩٠٩ شهادات حتى نهاية شهر تموز الماضي.

وبحسب العزب، وصل عدد الاعتراضات المقدمة إلى مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية على العلامات المنشورة إلى ٢٥٧ اعتراضاً، وذلك من بداية العام الحالي ٢٠١٩ وحتى نهاية شهر تموز، مشيراً إلى نتائج طلبات تسجيل العلامات التجارية المعالجة من تاريخ ٢٠١٩/٦/٢٦ ولغاية ٢٠١٩/٧/٣١ والتي بلغ مجموعها ١٠٤٠ طلباً، إذ تمت الموافقة على ٥١٧ طلباً، على حين وصل عدد الطلبات المطلوب فيها التمييز إلى ٣٥٨ طلباً، أما الطلبات المرفوضة فهي ١٦٣ طلباً، على حين أن عدد الطلبات المحفوظة هو طلبان فقط.

١١٨,٤ مليار ليرة مبيعات القطاع العام الصناعي في ٦ أشهر بزيادة ١١,٦ بالمئة

| الوطن

بلغت قيمة المبيعات الفعلية الإجمالية للمؤسسات العامة الصناعية ١١٨,٤ مليار ليرة سورية، وذلك خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٩، بزيادة نحو ١١,٦ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، إذ بلغت المبيعات حينها ١٠٦,١ مليارات ليرة.

وذكر تقرير لوزارة الصناعة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن المؤسسة النسيجية حققت أعلى معدل زيادة في مبيعاتها، إذ باعت بقيمة تزيد على ١٩,١٤ مليار ليرة خلال النصف الأول ٢٠١٩ مقارنة بنحو ١٤,٢٨ مليار ليرة في النصف الأول ٢٠١٨، ويعود ذلك لجملة من الأسباب، أولها تحسن الوضع الأمني وعودة بعض المنشآت للعمل في القطاع الخاص واستهلاكها لمنتجات شركات المؤسسة النسيجية من الأقمشة والغزول.

كذلك الحال بالنسبة للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية والتي تجاوزت مبيعاتها ٢١,١ مليار ليرة، بزيادة ١٣,٤ بالمئة عن ١٨,٦ مليار ليرة العام الماضي، إذ تركزت زيادة المبيعات في كل من شركة حديد حماة وكابلات حلب والتحويلية، إضافة إلى دخول شركة تصنيع وتوزيع الآليات الزراعية في العملية التسويقية.

كما اظهر التقرير أن هناك تراجعاً في مبيعات المؤسسة العامة للاسمنت ومواد البناء والذي بلغ ٢٨,٦ مليار ليرة بعد كانت ٣٠,٦ مليار في النصف الأول ٢٠١٨، وذلك جراء انخفاض استجرار مادة الإسمنت من مؤسسة عمران لضعف الطلب على هذه المادة في السوق المحلية.

وتراجعت مبيعات المؤسسة العامة للتبغ نظراً لوجود كميات كبيرة من السجائر الأجنبية المنافسة في السوق، وصعوبة الوصول إلى كافة المناطق بسبب الأوضاع الأمنية، إذ بلغت المبيعات نحو ١٢ مليار ليرة خلال النصف الأول ٢٠١٩، علماً بأنها تجاوزت ١٣ مليار للفترة نفسها العام الماضي.

وحول تنفيذ الخطة الإنتاجية للمؤسسات التابعة للوزارة، أوضح التقرير أن الإنتاج الفعلي تجاوز ١٢١,٣ مليار ليرة خلال النصف الأول ٢٠١٩، بزيادة نسبتها ١,٨ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي إذ بلغ الإنتاج حينها ١١٩,١٦ مليار ليرة.

وحول قيم المخازين، أظهر التقرير أن قيمة إجمالي المخازين الجاهزة للبيع في وزارة الصناعة تجاوزت ٦٠,٢٢ مليار ليرة خلال النصف الأول ٢٠١٩، بزيادة نسبتها ٢,٤ بالمئة عما كانت عليه خلال الفترة نفسها من العام الماضي، إذ بلغت ٥٨,٨ مليار ليرة.

وبيّن التقرير أن زيادة مخزون المؤسسة العامة للصناعات النسيجية كان بسبب زيادة حجم استيعاب السوق المحلية المحدود مع زيادة في الإنتاج وتوقف عمليات التصدير نتيجة الإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على سورية من قبل الدول المعادية والصعوبات التي تواجه الزبائن بتحويل قيم استجرارها، إضافة لعدم قدرة شركات المؤسسة على عرض الغزول بأسعار تنافسية عالمياً بسبب تخفيض البنك المركزي لسعر الصرف وارتفاع تكاليف الإنتاج بما فيها سعر المادة الأولية «القطن».

وبيّن التقرير أن هناك انخفاضاً في قيمة مخزون المؤسسة العامة للصناعات الغذائية الذي بلغ مليار ليرة بعد أن كان في العام الماضي بحدود ملياري ليرة، وذلك بسبب تخفيض تكاليف بذور القطن مما يساهم في تخفيض أسعار بيع مادة الزيت.

أما المؤسسة العامة للصناعات الهندسية فقد انخفضت قيمة مخزونها إلى ٣ مليارات بعد أن كان للفترة نفسها من العام الماضي بحدود ٥ مليارات، حيث تم اتخاذ إجراءات أدت إلى انخفاض المخازين في شركات حديد حماة، بردى، الإنشاءات المعدنية، كابلات دمشق، كابلات حلب، والتحويلية.

وأوضح التقرير أن هناك زيادة في مخزون المؤسسة العامة للسكر إذ تقوم شركة سكر حمص بتكرير كميات من السكر الخامي، وزيادة قيم المخزون هي عبارة عن قيمة السكر الأبيض الموجود في المستودعات، علماً بأن هذه الكميات تعتبر مباعة بالكامل وفق عقود مبرمة مع المؤسسة الاجتماعية العسكرية والمؤسسة السورية للتجارة وحالياً قيد الاستجرار، الحال ذاته بخصوص زيادة مخزون المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان والذي برره التقرير بعدم التزام شركات الزيوت من القطاع العام باستجرار مخصصاتها من بذور القطن.

أكثر المخالفات في ريف دمشق وأقلّها في الحسكة

٤٢٧ تاجراً خالفوا خلال عيد الأضحى

| علي محمود سليمان

صرح مدير مديرية حماية المستهلك علي الخطيب لـ«الوطن» بأن عدد ضبوط المخالفات المنظمة من قبل مديريات حماية المستهلك في المحافظات خلال عطلة عيد الأضحى المبارك بلغ ٤٢٧ ضبطاً.

وبيّن أنه في محافظة ريف دمشق تم تسجيل أعلى عدد ضبوط مخالفة بـ١٣٠ ضبطاً، تليها محافظة دمشق بـ١١٣ ضبطاً، وفي طرطوس ٣٣ ضبطاً، وفي حماة ٣٢ ضبطاً، ودير الزور ٢٣ ضبطاً، والسويداء ١٦ ضبطاً، وأقل معدل للضبوط كان في محافظة الحسكة ٤ ضبوط، موضحاً أن المخالفات توزعت ما بين عدم إبراز الفواتير والاتجار بمواد مجهولة المصدر، كما تم ضبط مواد فاسدة ومنتهية الصلاحية، وتنظيم ضبوط للبيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار والإتجار بالألعاب النارية والمفرقعات.

ولفت الخطيب إلى أنه تمت مخالفة عدة مخابز بمخالفات البيع بسعر زائد والامتناع عن البيع والتلاعب في المواد، كما تم ضبط عدد من محطات الوقود للبيع بسعر زائد ومنها تقاضي «العيدية» في عدد من المحافظات، إذ تم تشديد الرقابة على كافة الفعاليات التجارية لقمع مخالفات الغش والتدليس، مشيراً إلى أنه تم إحالة عدد من المخالفين إلى القضاء موجوداً لاتخاذ أشد العقوبات بحقهم وفق أحكام القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٥.

وأشار إلى أنه تم سحب عينات لعدد من المواد المشتبه بها وتحليلها للتأكد من سلامتها وصلاحيتها ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية، وخاصة المواد الغذائية المكشوفة التي تعرض في المحال أو على البسطات.